الفصل السادس

البيئة السياسية

١ ـ عناصر البيئة السياسية.

٢ ـ إشكال تعارض المصالح بين شركات الأعمال الدولية والدولة المضيفة.

٣ ـ كيفية تقويم المخاطر السياسية.

٤ ـ أساليب التغلب على المخاطر

obeikan.com

obeikan.com

البيئة السياسية

سادت في معظم فترات القرن العشرين اضطرابات وتحولات سياسية وحروب ونزاعات عسكرية وحركات تحرر واستقلال في مختلف الدول المستعمرة سابقاً مما جعل العمل بالنسبة لشركات الأعمال الدولية في غاية الصعوبة والخطورة، نتيجة للبيئة غير المستقرة وللسياسات التي انتهجتها العديد من الدول النامية في سبيل تحقيق تحررها الاقتصادي واستقلاليتها السياسية، من خلال تطبيق سياسات التأميم والمصادرة بالنسبة لممتلكات الشركات الدولية الأجنبية كما هو الحال في سورية ومصر والعراق وبورما والجزائر وغيرها من الدول، إضافة إلى تشكل نظام اقتصادي جديد ضم مجموعة الدول الاشتراكية سابقاً التي ساد فيها نظام الملكية العامة لوسائل الإنتاج مما قاد إلى استبعاد أي نشاط للشركات الدولية في هذه البلدان.

وفى نهاية القرن المنصرم وبداية القرن الحادي والعشرين بدأت تظهر اتجاهات جديدة في مجالات التحرير الاقتصادي والتجاري والمالي والانفتاح السياسي الذي ساعد على تطبيق تدويل التجارة والإنتاج والتمويل والتسويق على المستوى العالمي بعيداً عن الحذر والخوف والمخاطرة بسبب الاستقرار السياسي النسبي من جهة، ونظراً لظهور تنظيمات دولية تحدد أسس وقواعد العلاقات التجارية الاقتصادية والمالية الدولية مثل منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وغيرها من المؤسسات الفاعلة في هذا المجال. كل هذا جعل الشركات الدولية للأعمال تقوم بممارسة أنشطتها عبر البحار والقارات والمحيطات بشكل آمن وفى ظل حماية ورعاية دولية. ولم يتبقَ على شركات الأعمال الدولية سوى القيام بدراسة البيئات السياسية المحلية للدول المستهدفة نظراً للخصوصية التي تتمتع بها بعض الدول من حيث دور الدولة السياسي والاقتصادي وقدرتها على وضع التشريعات والقوانين المناسبة لتشجيع الاستثمار الخارجي، وتقديم التسهيلات التي تمكن من استقطاب الرساميل الوطنية المهاجرة والاستثمارات الأجنبية. كما أن لجماعات المصالح وقوى الضغط الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية تأثير بالغ في تحديد المناخ السياسي للعديد من الدول باتجاه الانفتاح أو المحافظة.

أولاً : عناصر البيئة السياسية

إن البيئة السياسية على مستوى الدولة تتكون من مجموعة عناصر أهمها :

١ - طبيعة النظام وفلسفة الدولة الاقتصادية :

كما سبق وأسلفنا فإن الأنظمة السياسية والاقتصادية التي كانت سائدة في العالم إلى وقت قريب هي النظام الرأسمالي الحر، النظام الاشتراكي والنظام المختلط (الموجه)، وتبعاً لهذه الأنظمة فإن الدول كانت تعتمد على آليات السوق والعرض والطلب والحريات والمبادرات الفردية والمؤسسية كما هو الحال بالنسبة للنظام الحر، أو تعتمد مبدأ النظام الشمولي والتخطيط المركزي من خلال السيطرة المطلقة على وسائل الإنتاج، إلى جانب النظام المختلط الذي يجمع بين مقومات النظامين السابقين من حيث الملكية العامة لوسائل الإنتاج في بعض القطاعات والملكية الخاصة في قطاعات أخرى مع اعتماد مجموعة من الضوابط السياسية والقانونية في مسار التطور الاقتصادي، وبالتالي فإن لكل نظام من هذه الأنظمة قوانينه الخاصة بالنسبة للاستثمار الخارجي، والضرائب، وسياسات الحماية وغير ذلك، مما جعل شركات الأعمال الدولية تختار وبشكل انتقائي الدول المواتية من حيث بيئتها السياسية ومناخها الائتماني لتدخل إليها من خلال نشاطات إنتاجية وتجارية وتسويقية أو حتى تمويلية.

٢ - درجة الانتماء الوطني:

إن الانتماء والشعور الوطني ظاهرتان طبيعيتان تلازمان مختلف الشعوب والأمم لكن بدرجات متفاوتة، حيث نلاحظ أن بعض المجتمعات مصالحها الوطنية فوق كل اعتبار، حتى ولو أدى ذلك إلى تراجع في علاقاتها التجارية والاقتصادية مع بعض الدول من خلال تضييق الخناق على الشركات الدولية التي تعمل على أراضيها. كما هو الحال بالنسبة لمواطني الصين الشعبية الذين يفضلون إنتاجهم الوطني على أي إنتاج آخر حتى ولو كان هذا الأخير أفضل من الناحية النوعية، وذلك من أجل تشجيع صناعاتهم الوطنية، وكذلك الأمر حاولت بريطانيا أن تمنع الشركات الأمريكية من شراء شركات السيارات البريطانية والاستيلاء عليها. كما تنتهج الولايات المتحدة سياسات اقتصادية تعصبية تحد من دخول السلع اليابانية إلى الأسواق الأمريكية. وتحاول بعض الدول التعاون تجاريا واقتصادياً مع الدول المتقاربة معها من حيث العرق وأصول اللغة والدين على حساب علاقاتها مع دول أخرى.

٣ - دور الدولة في الحياة السياسية والاقتصادية:

اختلف دور الدولة السياسي والاقتصادي من مرحلة إلى أخرى، حيث تقلص دور الدولة في بعض الفترات تاركاً لقوى السوق وقانون العرض والطلب تحديد مسارات التطور الاقتصادي، ثم عادت وتدخلت من جديد أثناء الأزمة الاقتصادية العالمية عام ١٩٢٩ وما بعدها (أقرأ نظرية الكنزية الجديدة) لتلعب دوراً تدخلياً في الحياة الاقتصادية ورسم السياسات المالية والنقدية والضريبية، وكذلك الأمر بالنسبة لاعتماد سياسات الحماية التجارية وغيرها. باختصار إن معرفة دور الدولة ومدى تدخلها في الحياة الاقتصادية يعتبر من العوامل الهامة التي تدرسها شركات الأعمال الدولية عند تفكيرها بدخول أسواق إحدى الدول لكي تتخذ القرارات المناسبة في ضوء المعلومات والبيانات المتوفرة حول هذا الموضوع وتفاعلاته الإيجابية والسلبية على نشاط هذه الشركات.

٤ - الاستقرار السياسي:

من المعلوم أن رأس المال بشكل عام يسعى ويتجه إلى الأماكن الآمنة والأقل خطورة أو عديمة الخطورة، وهذه العوامل جميعها مرتبطة بطبيعة الظروف السياسية السائدة في البلدان التي تستهدفها شركات الأعمال الدولية. وكلما كانت ظروف البلد السياسية تتصف بالاستقرار وعدم حدوث اضطرابات اجتماعية أو سياسية كان ذلك مشجعاً وحافزاً لشركات الأعمال الدولية للاستثمار والاتجار مع بلدان كهذه يسود فيها الوفاق والتكافل الاجتماعي والعدالة في توزيع المداخيل والفوائض في ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى توفر العديد من المؤشرات الاقتصادية الكلية المشجعة. كما أن علاقات الدول المضيفة المتوازنة سياسيا واقتصادياً مع المنظمات والمؤسسات المالية الدولية تعتبر من أهم العناصر التي تأخذها بالحسبان شركات الأعمال الدولية عند اتخاذها قرارات دخول أسواق هذه الدول سواء للاتجار أو للاستثمار المباشر وغير المباشر.

وفي المقابل فإن شركات الأعمال الدولية تتعرض لجملة مخاطر في حال عدم الاستقرار السياسي تؤثر بشكل سلبي على مستويات الأداء فيها وعلى نتائجها النهائية، مما يستدعي قيام الشركة باتباع كافة الاحتياطات الممكنة لاستبعاد هذه المخاطر عن طريق التفاوض مع السلطات المحلية أو من خلال اللجوء إلى حكومة الدولة التي تنتمي إليها شركات الأعمال الدولية، أو عن طريق اللجوء إلى المحاكم الدولية في حال حدوث اضطرابات سياسية قادت إلى تحقيق نتائج كارثية على أوضاع الشركة الدولية. وقد

تكون المخاطر التي تواجه الشركات ذات طبيعة عامة تطال كافة الشركات دون استثناء، أو ذات طبيعة خاصة تطال شركات دولة ما بعينها أو شركات تنتمي لأحد القطاعات دون سواها.

وبناء عليه فإن المخاطر السياسية أصبحت تنسحب على تنازع وتعارض المصالح بين الدولة المضيفة وشركات الأعمال الدولية التي تعمل على أراضيها، حيث أن مصالح الدولة تتجسد في تحقيق مصالح رعاياها ومواطنيها والعمل على تأمين احتياجاتهم بأفضل صورة ممكنة، وضمان تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بينما شركات الأعمال تسعى لتحقيق مصالح مالكيها وإدارتها والعاملين فيها. ومن الصعوبة بمكان تطابق أهداف الدولة المضيفة مع أهداف الشركة الدولية، مما يوجب على الدولة أن تقوم بوضع القيود على بعض أو كل نشاطات الشركات الأجنبية العاملة على أراضيها، وخاصة في حال تهديد السيادة الوطنية أو التحكم ببعض الصناعات المحورية واستغلال الثروات الطبيعية كما هو حاصل بالنسبة لاستكشاف واستخراج وتكرير النفط وغيره من المعادن في الكثير من دول العالم. ومسؤولية الشركات الدولية هنا تنحصر في استقراء التغيرات السياسية والاقتصادية المحتملة والعمل على التكيف معها بما يخدم المصالح المشتركة للدولة المضيفة وللشركة في نفس الوقت.

ونعتقد بأن التعارض في المصالح والأهداف فيما بين شركات الأعمال الدولية والدول المضيفة أمر طبيعي وقائم في مختلف دول العالم تقريباً، المتقدمة منها والنامية، لكن المهم هو اتباع سياسات توفيقية من قبل الطرفين هادفة إلى زيادة نسبة القواسم المشتركة في مصالحهما عن طريق اعتماد طرائق وأساليب إدارية مرنة تمكن من استمرار نشاط الشركات الدولية في إطار عائديه مناسبة وبما يحقق النمو المتوازن والسيادة الوطنية وعدم الإضرار بمصالح القطاعات الاقتصادية المحلية وشرائح المجتمع. لكن من الملاحظ من خلال دراسة تاريخ العديد من شركات الأعمال الدولية أن هذه الأخيرة تسعى دائماً للالتفاف على بعض السياسات النقدية أو المالية أوالجنائية التي تقررها الدولة المضيفة، لتحقيق المزيد من المكاسب الذاتية أو تنفيذاً لسياسات حكومتها تجاه البلد المضيف. فمثلاً إذا أرادت الدولة المضيفة رفع تكلفة رأس المال على أراضيها فإن الشركة الأجنبية قد تسعى لإيجاد مصادر تمويلية خارجية بديلة بتكلفة أقل مما هو سائد داخل البلد المضيف، مما يضع الشركات الوطنية في وضع صعب من حيث ارتفاع تكاليف الإنتاج

وتراجع القدرة التنافسية لسلعتها. كما أن الإعفاءات والتسهيلات التي تمنحها بعض الحكومات وخاصة النامية منها لشركات الأعمال الدولية واستثماراتها تعتبر سلاحاً ذا حدين، فهي من جهة تقلل من إيرادات الخزينة نتيجة لإلغاء الضرائب والرسوم الجمركية وتحد من قدرة الشركات الوطنية على مواجهتها في الأسواق الدولية والمحلية نظراً لأنها تتحمل التكاليف والرسوم والضرائب التي تفرضها الدولة على استيراد مستلزمات الإنتاج وحتى على تصدير السلع أحياناً أخرى.

في ذات الوقت قد تتبع الدولة المضيفة بعض السياسات الظرفية لمواجهة خللٍ ما في أحد جوانبها كارتفاع العجز في ميزان المدفوعات الذي تعالجه الحكومة عادة عن طريق تقليص المستوردات وزيادة حجوم الصادرات مع فرض رقابة مشددة على النقد. وقد لا يتناسب هذا مع سياسات شركات الأعمال الدولية العاملة في البلد المضيف فهي ترغب بممارسة نشاطها الإنتاجي والتصديري والمالي بمنتهى الحرية.

يلاحظ أيضاً أن العديد من البلدان تضع سياسات حمائية منظورة أحياناً مثل فرض الرسوم الجمركية المرتفعة، وغير منظورة في بعض الحالات كالمطالبة بتطابق السلع المستوردة لشهادات المطابقة الدولية الـ ISO وخلوها من الإشعاعات والهرمونات وملاءمتها للأذواق والأعراف والتقاليد السائدة بالنسبة للمستهلكين في البلد المضيف. والشركات الدولية دائما تبحث عن وسائل جديدة تمكنها من النفاذ إلى الأسواق الخارجية رغم صعوبتها. كما أن بعض الحكومات تفرض على شركات الأعمال الدولية ممارسة نشاطاتها في قطاعات محددة تراها هي محورية بالنسبة للتنمية فيها، إضافة إلى ضرورة الاعتماد على بعض مكونات الإنتاج المحلية وإدخال شريك وطني أو أكثر بنسبة من رأس المال قد تزيد عن ٥٠٪ في بعض الدول كالصين مثلاً، وذلك من أجل استبعاد سيطرة الشركاء الأجانب وتدريب وتأهيل الأطر الوطنية إدارياً وفنياً واستخدام التقانات المتطورة وتوظيفها محلياً.

ثانيا : أشكال أخرى لتعارض المصالح بين شركات الأعمال الدولية والدولة المضيفة :

١. نظرة الشك والريبة في سلوك شركات الأعمال الدولية، حيث من الملاحظ أن العديد من الشركات تنفذ سياسات بلدانها كتطبيق قانون داماتو الأمريكي الشهير على الشركات التي تقوم بتوظيف استثمارات مالية لها في العراق أو بعض البلدان " المارقة" كما تسميها الولايات المتحدة الأمريكية والتي يطلب أمريكياً

عدم التعامل معها. وقد تربط بعض الدول بين التاريخ الاستعماري القديم بشكلية العسكري والاقتصادي، والاستعمار الجديد الذي تمارسه الاحتكارات الدولية والشركات متعددة الجنسية على صعيد اقتصاديات الدول المضيفة. ناهيك عن الإحساس العام بان شركات الأعمال الدولية غير مرتبطة بالأرض والجغرافية وما يحكم سلوك إدارتها هو المصالح المادية قبل كل شيء وبالتالي فهي جاهزة للرحيل في أي وقت مهما كان حجم الخسائر التي تخلفها وراءها كارثياً. غنى عن التعريف الوضع الأسيوي في دول النمور في النصف الثاني من تسعينات القرن الماضي، والتي كانت تعتمد إلى حد كبير على رؤوس الأموال الأمريكية والأوروبية وخلال أيام قام المضاربون الماليون بتوجيه ضربة صاعقة لهذه الدول عن طريق سحب استثماراتهم وعرض الأوراق المالية في البورصات العالمية مما أدى إلى خلق أزمة خانقة لا تزال حتى الآن هذه الدول تتخذ التدابير الكفيلة بتجاوز آثارها التدميرية.

٢. السيادة الوطنية والاستقلال السياسي والأمن القومي : وهى عناوين فاصلة لا يمكن تجاوزها بالنسبة لأي دولة لديها الحد الأدنى من الكرامة الوطنية رغم أن تكاليفها باهظة جداً في وقتنا الحاضر نتيجة لمحاولة الولايات المتحدة الأمريكية " القطب الأوحد" في العالم فرض أملاءاتها على الجميع تنفيذاً لمصالحها السياسية والاقتصادية والعسكرية، والويل وسواد الليل لكل من يخالف أوامر البنتاغون. وبالتالي فإن الحكومات الوطنية معنية باستقطاب شركات الأعمال الدولية واستثماراتها وتقاناتها ومهاراتها الإدارية والفنية شريطة أن لا يكون ذلك عبئاً على السيادة الوطنية والأمن القومي، وعلى أن تمارس السياسات الإنتاجية والمالية لهذه الشركات بما لا يتعارض مع السياسة العامة للدولة المضيفة، حيث منعت الحكومة الأمريكية حكومة كندا من توقيع عقود لتوريد الآليات والسيارات مع الصين خلافاً للقوانين السائدة في كندا. والملاحظ الآن وجود خطر معلن أحيانا وغير معلن أحياناً أخرى بالنسبة لتوريد التقانات المتقدمة أو الصناعات العسكرية للعديد من دول العالم في إطار سياسات الولايات المتحدة الأمريكية وهيمنتها الدولية. وهذا بحد ذاته يعتبر انتهاكاً لسيادة العديد من الدول التي ترغب بإقامة علاقات تعاون وتبادل متوازنة بوصفها دولاً متقدمة مع دول العالم الأخرى.

٣. استخدام التقنيات الضارة بالبيئة في الدول النامية: نتيجة لارتفاع الصيحات المدوية في المجتمعات المتقدمة اقتصادياً وجمعيات حماية البيئة، فقد لجأ العديد من الدول لنقل بعض صناعاتها الكيميائية الضارة إلى البلدان النامية محققة بذلك تقليص تكاليف معالجة المكونات البيئية المرتفعة في بلدانها ومحافظة على بيئتها النقية.

بالإضافة إلى أن الشركات الدولية تقوم باستخدام التقانات ذات الكثافة الرأسمالية العالية في بلدانها نظراً لارتفاع تكاليف تشغيل العمالة، وتستخدم التقانات ذات الكثافة العمالية العالية في الدول المضيفة بسبب انخفاض تكاليف أجور اليد العاملة نسبياً في هذه الدول. كما تقوم الشركات الدولية بالتهرب من الضرائب المتوجبة الدفع للدول المضيفة عبر استخدام أساليب محاسبة ومالية مضللة، وتفرض أسعاراً عالية جداً على تقنياتها المباعة للغير تجعل تكاليف الإنتاج بموجبها عالية جداً. كل هذا يؤدى إلى حدوث تنازع في المصالح لابد من العمل على تجاوزه وحل مشكلاته لكي تسير المراكب، على اعتبار أن النظرة الواقعية للأمور تقتضى الإقرار بالنسبة للعديد من الدول النامية بأنه لابد أن تتعامل مع شركات الأعمال الدولية من النواحي التقانية والإنتاجية والتمويلية والتسويقية وبالتالي يجب على الدول المضيفة اتخاذ كافة الاحتياطات الممكنة ورسم السياسات والخطط وإعداد البرامج المناسبة وصياغة القوانين الضامنة لتقليل الأخطار إلى أدنى حد ممكن وتعظيم المنافع إلى أقصى درجة ممكنة.

الاتجاه السائدة عالمياً بشكل عام وفى الدول النامية بشكل خاص هو الترحيب بشركات الأعمال الدولية وتقديم كافة أشكال الدعم والمساندة والتسهيلات لجذب الاستثمارات الخارجية وإدخال التقنيات المتطورة والإفادة من المهارات الفنية والإدارية، لكن هذا لا يستثنى قيام بعض الدول المضيفة باعتماد سلسلة من الإجراءات والتدابير التي قد تتعارض مع مصالح شركات الأعمال الدولية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

أ ـ الطلب إلى الشركات الأجنبية تشغيل نسبة من الخبرات الإدارية الوطنية في أجهزة الإدارة العليا لهذه الشركات، وذلك للمساهمة في صنع قراراتها الميدانية وللاطلاع على سير نشاطاتها الإنتاجية والمالية.

ب ـ الطلب إلى الشركات الأجنبية ببيع منتجاتها في الأسواق المحلية بأسعار تتناسب والأوضاع الاقتصادية لأفراد المجتمع.

ت ـ الطلب إلى الشركات الأجنبية باعتماد سياسات مالية ومحاسبية شفافة تمكن السلطات المحلية من تحصيل الضرائب المترتبة عليها.

ث ـ التأكيد على ضرورة استخدام الشركات الدولية المواد والمكونات المحلية في صناعة المنتجات لا أن يكتفي بتجميع المكونات المستوردة من الخارج.

ج ـ تقديم الحكومة الوطنية بعض الامتيازات للشركات الوطنية دون الشركات الدولية مثل الإعفاء من الضرائب على المستوردات والصادرات.

ح ـ اشتراط الدولة المضيفة إشراك رأس المال الوطني في رأسمال الشركة الدولية.

بالإضافة إلى ما تقدم فهناك أنواع أخرى من المخاطر السياسية التي قد يكون منشأها:

١. الموطن الأم لشركة الأعمال الدولية، حيث تفرض بعض الحكومات والدول على شركاتها العاملة في الخارج قواعد سلوك تتعلق بالشأن الاقتصادي والأمني والمالي، أو بسياسة الدولة نفسها حيال العديد من بلدان العالم مما يحد من حركة وحرية الشركة في اتخاذ القرارات المناسبة في البلد المضيف كحظر التعامل الأمريكي مع كوبا أو الصين (في بعض المسائل) أو العراق وإيران، حظر التعامل مع دولة إسرائيل من خلال المقاطعة العربية وغير ذلك.

٢. قد تنشأ الأخطار السياسية أو الاقتصادية بالنسبة لتعاملات شركات الأعمال الدولية من مصدر آخر لا علاقة له بالدولة المضيفة أو بدولة موطن الشركة الدولية كالنزاعات التي تحدث في إحدى الدول والتي يمكن أن تمتد إلى مستوى إقليمي أوسع، أو نتيجة للتكتلات والأحلاف الاقتصادية والسياسية الدولية التي تحدد شروطاً وتضع موانع أمام بعض شركات الأعمال الدولية في تعاملاتها مع بعض الدول لأسباب غير اقتصادية. إن هذا الواقع يحتم على شركات الأعمال الدولية دراسة البيئة السياسية الكلية في منطقة جغرافية معينة تضم مجموعة متجاورة من الدول تتداخل الحدود والعلاقات الاجتماعية والثقافية والسياسية فيما بينها من أجل الرصد المسبق للمخاطر السياسية المحتملة في السوق المستهدفة وجوارها.

ثالثا: كيفية تقويم المخاطر السياسية:

لعل من أهم المشكلات التي تواجه المحللين الاقتصاديين والإداريين هي المخاطر السياسية التي يجب أن يهتم بها ويقومها خبراء السياسة والاجتماع في إطار السياق التاريخي لتطور الأوضاع الاقتصادية والسياسية في البلدان المستهدفة من قبل الشركات الأعمال الدولية أو حكومات بلدانها. وقد يكون من الصعوبة بمكان التنبؤ بوقوع تغيرات أو تطورات سياسية دراماتيكية مفاجئة كما حدث في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات بالنسبة لغياب المنظومة الاشتراكية في أوروبا الشرقية وتفكك الاتحاد السوفيتي السابق وسقوط جدار برلين وتوحيد الألمانيتين، وكل ذلك حدث خلال فترة لا تتجاوز السنوات الثلاث. إنه فعلاً أمر فظيع وغير متوقع الحدوث بهذا الشكل رغم أن العديد من السياسيين في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول أوروبا الغربية كانوا يراهنون على حتمية سقوط الاتحاد السوفيتي لكن دون تحديد زمن لذلك ودون معرفة الفترة التي ستستغرقها عملية التحول الجديدة هذه.

ورغم كل ما حصل فإن إدارات شركات الأعمال الدولية معنية بمتابعة التطورات السياسية في البلدان المستهدفة لمعرفة المزاج السياسي والاقتصادي السائد حالياً والمتوقع مستقبلاً لكي تتمكن من اتخاذ قراراتها في ظل حالة من التأكد (أو شبه التأكد) ولتحديد درجة الخطر الممكنة وإمكانية التغاضي عنها أم لا؟

ومع أن المناخ الدولي العام على الصعيدين السياسي والاقتصادي قد حسم بشكل نسبي مسألة التعرض للمخاطر بالنسبة لشركات الأعمال الدولية، وذلك من خلال خلق وتشكيل هياكل وبنى تنظيمية دولية لضمان الاستثمارات الأجنبية في المستويات القطرية والإقليمية والعالمية، إضافة إلى تدخل الدول العظمى والمؤسسات المالية الدولية في تقديم ضمانات للقروض والاستثمارات الخارجية، وتقديم الاستشارات والمعلومات والبيانات المطلوبة لشركات الأعمال الدولية بحيث تكون قراراتها أكثر قرباً من الواقع بالنسبة لتوقع الأخطار السياسية. كما ظهرت المحاكم الدولية التي تساهم في التقليل من المخاطر وتفض المنازعات فيما بين الشركات الدولية وحكومات الدول المضيفة.لكن كل هذا لا يمنع من ضرورة التنبؤ بوقوع بعض الهزات السياسية التي تزيد من المخاطر التي تتعرض لها شركات الأعمال الدولية. والتنبؤات في العادة تكون على مستويين، الأول جزئي أي أثر الخطر السياسي على الشركة ونشاطاتها أو على مستوى قطاع معين دون سواه، الثاني

كلى على المستوى العام الذي يتطلب التنبؤ بالاتجاه العام للتطورات السياسية واتجاهات الحكومة حيال الاستثمار الأجنبي ودرجة الاستقرار السياسي في البلد المضيف ككل. أما على الصعيد الجزئي فتحاول الشركات الدولية رصد الآثار السياسية على نشاطاتها الحالية والمستقبلية وبيان فيما إذا كانت متعارضة مع أهدافها القريبة والبعيدة.

تحليل المخاطر السياسية لبلد ما (أو لإقليم ما) يتطلب الغوص في دراسة وتحليل التاريخ السياسي لهذا البلد وبيان مدى التغيرات التي حصلت على المنحنى البياني من حيث الاستقرار والاضطراب ومن حيث تبدل التيارات السياسية المتناوبة على الحكم ودرجة اختلافها عن بعضها البعض بالنسبة لنظرتها حول الشركات الدولية ونشاطاتها على أراضي الدولة المستهدفة. إن معرفة هذا الأمر يتطلب أيضاً متابعة مستمرة لوسائل الإعلام ومراجعة تامة للوثائق والنشرات الداخلية والخارجية مع الاستفادة من تجارب وخبرات رجال الفكر والسياسة في هذا الشأن.

تسود في الدول المتقدمة مراكز متخصصة في دراسة الأوضاع السياسية لمختلف دول العالم وتقوم ببيع خدماتها لشركات الأعمال الدولية وللحكومات في بعض الأحيان من حيث الاستقرار السياسي والمناخات الاقتصادية السائدة، وما هي التوقعات المحتملة، على أساس دراسة عدة مؤشرات في الشأن السياسي والاقتصادي استناداً إلى مجموعة عوامل هي:

الأولى: عوامل اجتماعية – اقتصادية، منها معدلات النمو الاقتصادي المتوقع والتجانس الديموغرافي والتعاضد الاجتماعي.

الثانية: عوامل الصراع الاجتماعي الذي يشير إلى درجة واحتمالات التغيرات الاجتماعية الحاصلة نتيجة لأعمال العنف، كالخلافات الإثنية والعرقية والمذهبية التي تؤثر إلى حد كبير على الوحدة الوطنية للمجتمع.

الثالثة: طريقة انتقال السلطة (انتخابية، ملكية).

وتقوم المراكز المتخصصة بدراسة أوضاع الاستقرار السياسي وتقدم (تنشر) تقارير دورية وبصورة سنوية عن كافة الدول تقريبا. كما وتتفاوت المراكز والشركات الدولية في تقويمها لطبيعة المخاطر السياسية في العديد من البلدان وفقاً لدرجة مصداقية البيانات والمعلومات التي تستخدمها أو الكفاءة الأجهزة البشرية المتخصصة بالدراسة والتحليل والتقويم.

وفيما يلي نقدم جداول تبين المخاطر السياسية وترتيب الدول طبقاً لمؤشر المخاطر الاقتصادية والمالية والسياسية المشترك عن شهر كانون الثاني لعام ١٩٩٩ كما قدمه الأستاذ الدكتور أحمد عبد الرحمن أحمد في كتابه مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية، ٢٠٠١.

المخاطر السياسية: إطار نظري جديد

	مصادر المخاطر السياسية	المجموعات التي تنبع منها المخاطر السياسية	آثار المخاطر السياسية
داخلي	❖الفلسفة السياسية المتناقضة (الوطنية، الاشتراكية الشيوعية) ❖التيارات والمذاهب الدينية المتعارضة. ❖ التناحر العرقي	❖ الحكومة التي على رأس السلطة وأجهزتها ❖المجموعات البرلمانية المتعارضة ❖ المجموعات غير البرلمانية المتعارضة (مجموعات إرهابية أو فوضوية تعمل داخل الدولة)	❖المصادرة: فقد الأصول بدون تعويض ❖التأميم مع دفع التعويض: فقد حرية العمل ❖التقييدات التشغيلية: تحديد الحصة السوقية، خصائص السلعة، سياسات التوظيف، مشاركة المحليين في الملكية.. الخ.
	❖ الاضطرابات الاجتماعية والفوضى. ❖ المواجهة المسلحة والتمرد الداخلي. ❖ المصالح الخاصة لمجموعات رجال الأعمال.	❖ مجموعات المصالح الخاصة غير المنظمة (الطلبة، العمال، الفلاحين، الأقلية.. الخ)	❖ فقد حرية التحويل المالي (الأرباح، دفع الفوائد)، السلع، الأفراد، حقوق الملكية ❖إلغاء أو تعديل الاتفاقيات من طرف واحد ❖ التفرقة في الضرائب، الإجبار على العقد من الباطن، المقاطعة.

	❖ حداثة الاستقلال السياسي أو وشوك حدوثه.		❖ إتلاف المتلكات والأفراد (الاختطاف) من جراء الشعب، العصيان المسلح، الثورات، الحروب، الإرهاب.
البيئة	❖الفلسفات السياسية / الدينية التي مصدرها خارجي. ❖ الأهداف الدولية الجديدة ❖ حرب العصابات عبر الحدود ❖ الإرهاب الدولي ❖ الضغوط العالمية	❖المجموعات غير البرلمانية التي تعمل في خارج الدولة ❖ الحكومات الأجنبية والهيئات المكونة من عدة حكومات (مثل المجتمع الأوروبي) ❖ الحكومات الأجنبية التي تدخل في مواجهة مسلحة أو التي تساعد الثوار الداخليين ❖ المجموعات العالمية الناشطة (مثل السلام الأخضر) ❖ المجموعات الإرهابية الدولية	❖ المقاطعة الإقليمية أو الدولية للمنشأة ❖ المشكلات الدبلوماسية بين حكومة الدولة المضيفة والحكومات الأخرى التي تؤثر على المنشأة.

جدول رقم / ٦ / ترتيب الدول طبقا لمؤشر المخاطر الاقتصادية والمالية والسياسية المشترك لعام ١٩٩٩

الترتيب	القطر	قيمة مؤشر المخاطر	الترتيب	القطر	قيمة مؤشر المخاطر
١	لوكسمبرنج	٩٠	٢٦	استراليا	٨٠
٢	سنغافورة	٨٩,٣	٢٨	اسبانيا	٧٩,٨
٣	ايرلندا	٨٨,٣	٢٩	ناميبيا	٧٨,٠٠
٤	النرويج	٨٨	٢٩	نيوزيلاندا	٧٨,٠٠
٥	هولندا	٨٨	٢٩	سلوفاكيا	٧٨,٠٠
٦	سويسرا	٨٧,٣	٣٢	اليونان	٧٧,٨

الترتيب	القطر	قيمة مؤشر المخاطر	الترتيب	القطر	قيمة مؤشر المخاطر
٧	الدنمارك	٨٦,٥	٣٢	المجر	٧٧,٣
٨	فنلندا	٨٦	٣٣	السلفادور	٧٧,٣
٩	تايوان	٨٥,٥	٣٥	قبرص	٧٦,٥
١٠	النمسا	٨٥	٣٥	كوستاريكا	٧٦,٥
١١	برونای	٨٤,٣	٣٧	الإمارات	٧٦,٣
١٣	آيسلاند	٨٣,٥	٣٧	بلغاريا	٧٦,٣
١٤	ألمانيا	٨٢,٨	٣٩	جمهورية التشيك	٧٦
١٤	السويد	٨٢,٨	٤٠	الصين	٧٥,٥
١٦	كندا	٨٢,٣	٤١	البهاما	٧٥
١٧	البرتغال	٨٢	٤١	الأرجنتين	٧٥
١٧	الولايات المتحدة	٨٢	٤١	الأردن	٧٥
١٧	فرنسا	٨٢	٤٤	هونج كونج	٧٤,٨
٢٠	ايطاليا	٨١	٤٥	تشيلي	٧٤,٥
٢٠	بوتسوانا	٨١	٤٥	ترنداد وتوباجو	٧٤,٥
٢٠	مالطا	٨١	٤٦	ليتوانيا	٧٣,٨
٢٠	بولندا	٨١	٤٧	عمان	٧٣,٣
٢٤	بلجيكا	٨٠,٣	٤٨	تونس	٧٣,٣
٢٤	المملكة المتحدة	٨٠,٣	٤٩	أستونيا	٧٣
٢٦	سلوفينيا	٨٠	٧٧	المكسيك	٦٦,٥
٥٠	البحرين	٧٣	٧٨	منغوليا	٦٦,٥
٥٢	الأرجواي	٧٢,٨	٧٩	بيرو	٦٦,٣
٥٣	غانا	٧٢,٥	٨١	مالي	٦٥,٨
٥٣	المغرب	٧٢,٥	٨٢	اليمن	٦٥,٥
٥٥	الكويت	٧٢,٣	٨٣	مدغشقر	٦٥,٥
٥٥	جمايكا	٧٢,٣	٨٤	ساحل العاج	٦٥,٥
٥٧	جمهوريةالدومنيكا	٧١,٨	٨٥	فنزويلا	٦٥
٥٨	سوريا	٧١,٥	٨٦	الهند	٦٤,٨

الترتيب	القطر	قيمة مؤشر المخاطر	الترتيب	القطر	قيمة مؤشر المخاطر
٥٩	لاتفيا	٧١,٣	٨٧	باراجواى	٦٣,٨
٥٩	كوريا	٧١,٣	٨٨	الكاميرون	٦٣,٥
٥٩	سورينام	٧١,٣	٨٩	قطر	٦٣,٣
٦٢	كرواتيا	٧٠,٨			
٦٣	الفلبين	٧٠,٥			
مخاطر معتدلة					
٦٤	السعودية	٦٩,٨	٩٠	البرازيل	٦٣,٣
٦٥	كازاخستان	٦٩,٥	٩١	السنغال	٦٣,٣
٦٥	الجامبيا	٦٩,٥	٩٢	مالاوي	٦٣
٦٧	مصر	٦٩,٣	٩٣	أوغندا	٦٣
٦٨	إيران	٦٩	٩٤	بنجلادش	٦٢,٥
٦٨	الجابون	٦٩	٩٥	سريلانكا	٦٢,٥
٧٠	ماليزيا	٦٨,٥	٩٦	غانا	٦٢,٥
٧١	غواتيمالا	٦٨,٣	٩٧	غينيا	٦٢,٣
٧٢	غيانا	٦٨	٩٨	الأكوادور	٦٢
٧٣	بابواغنيا الجديدة	٦٧,٨	٩٩	ليبيا	٦١,٨
٧٤	تايلاند	٦٧,٥	١٠٠	كينيا	٦١,٥
٧٥	بوليفيا	٦٧,٣	١٠١	روسيا البيضاء	٦١
٧٦	جنوب إفريقيا	٦٦,٨	١٠٢	كوبا	٦١
١٠٣	تنزانيا	٦١	١٢١	ميانمار	٥٤,٨
١٠٤	أكرانيا	٦٠,٨	١٢١	تركيا	٥٤,٨
١٠٤	بوركينافاسو	٦٠,٨	١٢٤	مولدوفا	٥٤,٠٠
١٠٦	توجو	٦٠,٣	١٢٥	باكستان	٥٣,٥
مخاطر عالية					
١٠٧	نيجريا	٥٩,٥	١٢٦	زيمبابوى	٥١,٠٠
١٠٨	أثيوبيا	٥٩,٣	١٢٦	جمهورية كونغو	٥١,٠٠
١٠٩	فيتنام	٥٩,٠٠	١٢٨	أنجولا	٥٠,٠٠

الترتيب	القطر	قيمة مؤشر المخاطر	الترتيب	القطر	قيمة مؤشر المخاطر
١٠٩	زامبيا	٥٩,٠٠	١٢٩	**مخاطر عالية جداً** روسيا	٤٩
١١١	هندوراس	٥٨,٣	١٣٠	غينيا بيساو	٤٨
١١١	موازامبيق	٥٨,٣	١٣١	نيكاراغوا	٤٧,٨
١١٣	رومانيا	٥٨,٠٠	١٣٢	السودان	٤٤,٥
١١٤	البانيا	٥٧,٥	١٣٣	اندونيسيا	٤٢,٠٠
١١٥	أرمينيا	٥٧,٠٠	١٣٤	العراق	٤١,٣
١١٥	كولومبيا	٥٧,٠٠	١٣٥	كوريا الشمالية	٤٠,٠٠
١١٧	أذربيجان	٥٦,٥	١٣٦	ليبريا	٣٩,٨
١١٨	لبنان	٥٥,٨	١٣٧	يوغو سلافيا	٣٨,٣
١١٩	النيجر	٥٥,٣	١٣٨	الصومال	٣٣,٥
١٢٠	هايتى	٥٥,٠٠	١٣٩	الكونجو	٣٠,٨
١٢١	الجزائر	٥٤,٨	١٤٠	سيراليون	٣٠,٥

رابعا – أساليب التغلب على المخاطر:

كما تبين الجداول السابقة فإن درجات الخطر منخفضة في غالبية الدول المتقدمة وعالية في غالبية الدول النامية، وبالتالي فإن اللوحة الجغرافية بشكلها الأولي ماثلة أمام إدارات الشركات الدولية وعليها أن تقرر المنطقة أو الإقليم الجغرافي الذي سيكون هدفاً استثمارياً بالنسبة لها مع تحديد دولة أو أكثر يقع الاختيار عليها. كما أن هناك نمطاً من الشركات الدولية تفضل الاستثمار في بعض الدول ذات الخطورة المرتفعة لأنها ستحقق من جراء ذلك عوائد مالية عالية وفق افتراضاتها الأولية، على اعتبار أن العديد من الشركات الدولية تفضل عدم الدخول إلى مجالات كهذه، وبالتالي ستصبح لديها قدرات احتكارية كبيرة تستطيع من خلالها التحكم بالأسواق في آن واحد. مع وجود المخاطر السياسية فإن الاستثمار الخارجي لن يتوقف، لا بل يتوسع باستمرار كما بينا في فصول سابقة، وهذا دليل على قدرة الشركات الدولية على تجاوز مسائل الأخطار السياسية، لذلك فإن إدارات

شركات الأعمال العالمية تسعى لاعتماد سياسات محددة تمكنها من التغلب على المخاطر السياسية من أهمها:

أ- إجراء دراسات مسبقة عن الأوضاع السياسية في البلد المستهدف للاستثمار وبيان درجة الاستقرار السياسي فيه، يترافق مع جولة أو أكثر من المفاوضات مع حكومة البلد المضيف وفعالياته الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية والتي قد يسفر عنها إعطاء ضمانات أولية عبر اتفاقية يتم التوقيع عليها بين الطرفين تتضمن المجالات المتاحة للاستثمار وحقوق وواجبات المتعاقدين، قواعد فتح الحسابات وتحويل الإرباح ورأس المال، نسبة الضرائب، استخدام العمالة الأجنبية، تحديد الأسعار في الأسواق الداخلية، الاعتماد على المواد الأولية المحلية، أسلوب فض الخلافات وغيرها.

وبما أن الدول وخاصة النامية منها هي التي تسعى لجذب الاستثمارات فإن شركات الأعمال الدولية في كثير من الحالات تعمل على فرض شروطها على البلد المضيف وتكون استثماراتها انتقائية بالنسبة للبلدان المنوي للاستثمار فيها. وفي حالات كثيرة يتم إبرام اتفاقيات فيما بين الحكومات تتضمن تحديد شروط وضوابط الاستثمارات البينية.

وكما ذكرنا سابقا فإن أخطار الاستثمار الناتجة عن الأوضاع السياسية قد قلت أهميتها نظراً لاعتماد شركات الأعمال الدولية على شركات ضمان الاستثمار ومؤسسات التأمين وإعادة التأمين الدولية التي تعوض على الشركات الخاسرة بسبب الحروب والنزاعات والأوضاع السياسية غير المستقرة.

ب ـ بعد اختيار شركة الأعمال الدولية للبلد المضيف والمباشرة بالإنتاج الفعلي فإن موقعها التفاوضي يتعزز وخاصة إذا كانت تقوم بإنتاج سلع حيوية لاقتصاد البلد المضيف، وتستخدم تقانات متطورة، وتكون نسبة الاعتماد على الموارد المحلية عالية في التصنيع وغير ذلك. وبشكل عام فإن الشركة الدولية درءاً للمخاطر تتقيد بشروط وبنود الاتفاقية الموقعة بين الطرفين، أما إذا ظهرت خلافات حادة لم يستطيع الطرفان حلها فإن اللجوء في هذه الحالة إلى محاكم التجارة الدولية ومؤسسات فض النزاعات من أجل تسوية الأوضاع العالقة. وتعمد الشركات الدولية إلى تعزيز مواقعها واستبعاد المخاطر نظراً لتفوقها في المجالات الإنتاجية والتقانية والتسويقية والتمويلية، وإلى مشاركة الأطراف المحلية لتصبح أكثر قبولا في البلد المضيف، وإلا فإن الشركات الدولية قد تكتفي بمنح التراخيص أو الاكتفاء بعقود الإدارة التي لا تحتاج إلى استثمارات ومخاطرة.

ج ـ في الحالات الاستثنائية التي تحصل فيها اضطرابات سياسية واجتماعية أو نزاعات عسكرية فإن شركات الأعمال الدولية في العادة تقوم بدراسة مجموعة من البدائل التي تمكنها من تجنب الخطر أو تقليصه إلى أدنى حد ممكن. وهذا يستدعى السهر دائما من أجل استقرار الأوضاع والتنبؤ بالاحتمالات المتوقعة من خلال الاعتماد على أجهزتها الخاصة وعلى طواقم السفارات والقنصليات الأجنبية، واتحادات غرف التجارة والصناعة، وبيوت الخبرة المحلية والخارجية التي تساعد الشركات الدولية في كيفية تجاوز المشكلات والمخاطر في حال حدوثها.

تستند كثيراً الشركات الأمريكية والكندية بشكل عام على التقارير الدورية التي يقدمها "مركز الحرية الأمريكي" الذي يصنف العالم إلى دول حرة، وأخرى حرة جزئياً وأخرى غير حرة بالمطلق. وللأسف الشديد فإن هذا المركز قد وضع غالبية الدول العربية (مصر، الجزائر، البحرين، الإمارات العربية المتحدة، العراق، ليبيا، عمان، تونس، قطر، السعودية السودان، وسوريا) في قائمة الدول غير الحرة، بينما نصب الولايات المتحدة الأمريكية أولاً وربيتها إسرائيل ثانياً في رأس قائمة الدول الحرة في الوقت الذي تستبيح إسرائيل أقدس المقدسات وتصادر الحريات وتنتهك الحرمات وتجيز لنفسها قانون التعذيب للفلسطينيين، لذلك من غير المستغرب أن تعانى الشركات الأمريكية على وجه الخصوص نتيجة لسياسات الحكومة الأمريكية السلبية وإزداوجية المعايير لديها في كثير من البلدان وخاصة العربية منها، من أعمال العنف والتخريب رداً على دعمها المطلق لإسرائيل وسياساتها العدوانية والتوسعية.